حال من مفعول شيبننا والشاهد في قوله فان سنينه حيث اجراه مجرى غسلين في الاعراب بالحركات والزام النون مع الاضافة ولولم يجعل الاعراب بالحركة على نون الجمع لحذف النون للاضافة ده لقال سنيه قوله وبعضهم اي النحاة كالفرا قوله يطرد قال في المختار اطرد الشيء اطرادا اتبع بعضه بعضا وجرى تقول اطرد الامر استقام والانهار تطرد اي تجري انتهى قوله هذه اللغة وهي لزوم الياء والاعراب على النون منونة لان باب الياء اوسع من باب الواو وهذا اعم من قول وهو يعني باب سنين عند قوم يطرد قوله لا يزالون ضاربين البيت وصدره ديار حي عربنس ذي طلول وهو من الخفيف وعربنس بفتح العين والراء المهملتين وسكون النون وفتح الدال وفي اخره سين مهملة وهو العزيز الشديد والطلول بفتح الطاء المهملة وتخفيف اللام وهي الحالة الحسنة والهيئة الجميلة وفي قوله لا يزالون مراعاة معنى الحي بعد مراعاة لفظه والقباب جمع قبة وهي التي تتخذ من الاديم والخشب واللبد ونحوها وقد تطلق على ما يتخذ من البناء والشاهد في ضاربين حيث اثبت النون ولم يحذفها للاضافة فعلم انه معرب بالحركات ورد على ان يكون الاصل ضاربي ضاربي القباب فحذف البدل الذي هو ضاربي لدلالة المبدل منه وهو ضاربين عليه قاله في المغني او يكون الاصل ضاربين نفس القباب فحذف المضاف وبقي المضاف اليه على حاله او يكون القباب منصوبا بضاربين والاصل القبابي بياء النسب في الجمع ثم حذفت احدى الياءين ثم اسكن الياء الباقية قوله وقوله وهو سحيم بن وثيل الرياحي قوله وقد جاوزت البيت صدره وماذا يبتغي الشعراء مني وقد جاوزت قوله حد الاربعين الرواية بكسر النون على انها كسرة اعراب ونبه الاخفش الاصغر علي بن سليمان ولم يفرق بين العقود وغيرها وجعله بمنزلة الجمع المكسر وجعل اعرابه حركة لا يفعل في سنين وقال الامام يوسف الشنتمري هو في السنين والعقود امثل منه في المسلمين ونحوه لانه لفظ مخترع للعقود فهو اشبه بالواحد الذي اعرابه بحركة اخوه من المسلمين ونحوه ولا دليل لهما في هذا البيت لجواز ان تكون كسرة النون فيه كسرة بناء لا ضرورة كما سيأتي ودليل لا صح ابن جني انتهى تصريح ثم لما انهى المص الكلام على جمع المذكر وما الحق به وذكر قبله المثنى وما الحق به بقي عليه من تتمة بحثهما ان يذكر حكم نونهما فعقد لذلك فصلا مستقلا ليصير الجمع في الذهن فقال فصل نون المثنى الخ وقد اشار الناظم الى حكم نونهما بقوله ونون مجموع وما به التحق فافتح وقل من بكسره نطق ونون ما ثني والملحق به بعكس ذاك استعملوه فانتبه قوله نون المثنى قدم المص ذكر حكم نون المثنى على ذكر نون الجمع لكون المثنى سابقا على الجمع اي لان مرتبة الاثنين قبل مرتبة الجمع الذي اقله ثلاثة في العدد اي انها سابقة في التعقل تنبيه قد عرفت ان اعراب المثنى والمجموع على حده مخالف للقياس من وجهين الاول من حيث الاعراب بالحروف والثاني من حيث ان رفع المثنى ليس بالواو ونصبه ليس بالالف وكذا نصب المجموع اما العلة في مخالفتهما القياس في الوجه الاول فلان المثنى والمجموع فرعان عن احادهما والاعراب بالحروف فرع عن الاعراب بالحركات فجعل الفرع للفرع طلبا للمناسبة وايضا فقد اعرب بعض الاحاد وهي الاسماء الستة بالحروف فلو اعرب المثنى والمجموع على حده بالحركات للزم ان تكون للفرع مزية على الاصل وهو غير جائز ولانهما وجد في اخرهما حروف وهي علامة التثنية والجمع تصلح ان تكون اعرابا بخلف بعضها عن بعض فجعل اعرابهما بالحروف لان الحروف بغير اعتبار حركة للاعراب ظاهرة او مقدرة اخف من وجودها ملغاة وهي صالحة للاعراب بها مع اعتبار الحركة واما العلة في مخالفتهما للقياس في الوجه الثاني فلان حروف الاعراب في الاسم ثلاثة

والاعراب

قوله ثم لما انهى المص الى قوله اي انها سابقة في التعقل هنا كتبناه سهوا في غير محله ومحله سيأتي بعد التنبيه وسنبين محله باشارة على الهامش فيما يأتي بعد فتنبه

اي يجري صح

والاعراب ستة رفع ونصب وجر في المثنى ومثلها في الجمع فلو جعلا اعرابهما على حد اعراب الاسماء الستة لالتبس المثنى بالمجموع في نحو رايت زيدك ولو جعلا اعراب احدهما كذلك دون الاخر بقي الاخر بلا اعرابه فوزعت عليهما واعطي المثنى الالف لكونها من لوازمها على التثنية مع الفعل اسما في نحو ضاربا وحرفا في نحو ضرباك واعطي المجموع الواو لكونها من لوازمها على الجمعية في الفعل اسما في نحو ضربوا وحرفا في نحو اكلوني البراغيث وجرا بالياء على الاصل وحمل النصب على الجر فيهما ولم يحمل على الرفع لمناسبة النصب للجر دون الرفع لان كل منهما فضلة ولان المخرج لان الفتح من اقصى الحلق والكسر من وسط الفم والضم من الشفتين انتهى اشموني ملخصا وانظر على قوله بقي الاخر بلا اعراب ان كان المراد بقي الاخر بلا اعراب اصلا ورد عليه ان المقدم لا يستلزم التالي في تجويز اعراب الاسماء الستة ورد عليه ان لزوم هذا لا يمنع فلا يتم التوجيه اذ لقائل ان يقول هلا اعرب الاخر بجر اعراب الاسماء الستة بان يعرب بحركتين وان كان المراد بلا اعراب دافع للالتباس ولو اعرب الاخر بحركتين لزم التباس المثنى بالمجموع في الرفع والنصب ورد عليه ان لنا احتمالين لا التباس فيهما بان يعرب المجموع بالاحرف الثلاثة والمثنى بالالف والياء والعكس اللهم الا ان يقال المثنى سابق على المجموع فهو الاحق بان يعطى الاحرف الثلاثة ويعطى المجموع حرفين والمناسب ان يكون احدهما الواو رفعا لدلالتها على الجمعية وقد يحصل الالتباس ولا بد فيكون المراد بلا اعراب دافع للالتباس لكن هذا يؤدي الى ان المراد باحدهما في كلام الشم المثنى وبالاخر المجموع لو الاحد الدائر والاخر الدائر فتامل وكتب على قوله لان الفتح من اقصى الحلق الخ اعترض البعض كشيخنا بانه غير ظاهر لان الحركة تابعة للحرف في المخرج فان كان الحرف حلقيا كالهمزة فحركته مطلقا كذلك وقس على ذلك وهو مدفوع بان الحركة في حد ذاتها ان كانت فتحة فلها ميل الى اقصى الحلق وان كانت كسرة فلها ميل الى وسط الفم وان كانت ضمة فلها ميل الى الشفتين والحس شاهد صدق على ذلك فانك اذا نطقت بالهمزة مفتوحة ورجعت الى حسك وجدت لها ميلا الى وسط الفم او مضمومة وجدت لها ميلا الى الشفتين تتميم ما تقدم من ان المثنى والمجموع معربان بالحروف هو المشهور ورجحه ابن مالك في شرح التسهيل وهو مذهب قطرب وطائفة من المتاخرين [redacted] قيل وهو مذهب الكوفيين وذهب س ومن تبعه الى ان اعرابهما بحركات مقدرة على الاحرف ورده ابن مالك بلزوم ظهور النصب في الياء لخفته وبلزوم تثنية المنصوب بالالف لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها واجاب ابو حيان عن الاول بانهم لما حملوا النصب على الجر جعلوا الحكم واحدا فكما قدر والكسرة قدروا الفتحة تخفيفا للحمل وعن الثاني بان المانع من قلبها قصد الفرق بين المثنى المذكور وغيره وان كان القياس ما ذكر من القلب ولذا لا احفظ من العرب من يجري المثنى بالالف مطلقا انتهى واجيب ايضا بانه ليس للمقدر حكم الملفوظ واوردوا على جواب ابي حيان الاول ان الكلام على تقدير الاعراب بالحركات مقدرة ولا حمل على ذلك التقدير لان النصب بفتحة مقدرة على الياء والجر بكسرة مقدرة على الياء فما معنى ذلك الجواب ويمكن ان يجاب بان المراد انهم قلبوا الالف ياء في حالة الجر وان لم يكن اعرابا بالتغاير صورة الكلمة في احوالها ولما كانت الياء انسب بحالة الجر لمناسبتها الكسرة التي هي الجر حملوا النصب على الجر لمناسبته له في ان كلا فضلة ولما حملوا عليه ناسب ان يوافقه في تقدير اعرابه وان تقلب الياء موافقة بين المحمول والمحمول عليه وذهب الاخفش الى ان الاعراب مقدر فيما قبل الحروف وهو الدال ومن جملة ما رد به انه تقدير في غير الاخر والاعراب لا يكون الا اخرا وبانه لم يحتج الى تقديرها كما لم يحتج الى التقدير بعد الاعراب المقدر قبل الياء

ولتقادير صح

ففتحه ذلك ومع وهو اقوى المذاهب والمجرور صح

انت صح

Copyright ... University